

ولا يجازا والحقيقة تجوز في افرادها اي فرد كان نحو الرجل حين المرأة  
فان خلف لام الجنس كل حقيقة فهي لاستفراق الافراد نحو دخلت  
الانسان صنعها ويجاز في الاستفراق الحصار بين حموز زيد  
الرجل علم اي الكامل في صفة الرجولية من جهة العلم **وجوزان**  
**تكون** ال في البين للبعد الذكري المستفاد من الفعل السابق وهو  
البين المستفاد من بانث سعاد اي وما هي غداة هذه البين **ولم**  
**يذكر الشارح** كغيره لكنه ذكر هذا الطرف هنا والظاهر انه انما خصه  
بالذكر لانه اشد حسنة عند فراقها وامتناعه من ابتاعها لانه  
لا يفور علي ذلك **ديان البين** بمعنى الوصل قال ابو علي الفارسي  
لما استعمل بين مع الشيبين التلا بسين في نحو بسين وبسبك شركة  
وبسبي وبسبك لحم وصدقة جاز استعمالها بمعنى الوصل قال الشاعر  
لقد فرق الواشين بسبي وبسبها فقوت بذكر الوصل عيني وعينها  
فاللام القسم والواشين مفعول فرق وسين فاعله وبين اسم  
بمعنى الوصل وهو مصدر لا ظرف وبسبك مقطوف علي بسبي والمعنى  
فوقت مواصلي اياها ومواصليها اياي الواشين **ومنه** قوله  
تعا لي لقد تقطع بسبكم في فتره غير نافع والكسامة وحفصا عن  
عاصم برفع بعب **قيل** وكذلك هي بمعنى الوصل في فتره من فتح  
بسبكم **قال الشارح** ولكن بين الراهمة واذا فتد الي بسبي ومعناه  
ان بسبك اسم بمعنى الوصل وقد صرح عند الظرفية وانه انما بسبي  
لما ذكر وكولا ذلك لرفع وهو احد كوجبهين لهذه القراءة والتوجيه  
الذي انما باقية علي الظرفية متسع فيها والاول مذهب ابي  
عمرو وابي عمير وابن جنبي والمهدومي والزهراوي والرحاج قالوا  
ان بين ههنا اسم لا ظرف وانها بمعنى الوصل مصدر بان بسبي  
بيننا **وخرج الشارح** علي الربيعي الراهمة وليس الابهام معلقة للبنا  
الواجب فانها مختصفة في مشابهة البين الحرف فيعمل علي البناء الجازم

**ثم قال** واذا فتد الي بسبي **وقد قال** في المعنى في بحث الكسامة بالاضاف  
البناء من المضا فالبيه يكون ذلك في ثلاث ارباب احدها ان يكون  
المضا في مذهب كغيره ومثل ودون **وقد استدل** علي ذلك بامور منها  
قوله تعالي لقد تقطع بسبكم فحين فتح بيننا قاله الاخفش ويؤيد قراءة  
الرفع قال السمين ثمة المنقول عن الاخفش ان فتمت بين فتح  
اعراب لا فتحة بنا والفا عمل بسبكم وانما بسبي علي حاله منصوبا علي اظهير  
احواله وهو منصوب عن الاخفش وهذا هو التوجيه الثاني منه انه  
باقي علي الظرفية متسع فيه وبه قال الزمخشري وبتدعي البيهقي  
قاله الزمخشري ان الظرف اسم لزمان او مكان ينصب بمعين في  
ثم يتسع فيه فليس عمل استعمال المفعول به مع بقا معني الظرفية  
قال الفارسي وهذا الانتصاب علي شي يراه الاخفش وهو ان نصب  
يكون معناه معني الرفع فلما جرى في كلامهم منصوبا لظرفا تركوه  
علي ما يكون عليه في اكثر الكلام قال الواحدي لما حرم في كلامهم  
منصوبا لظرفا تركوه علي ما يكون عليه في اكثر الكلام ثم قال في قوله  
تعا لي ومنا ذلك فدون في موضع رفع عنده وان كانت  
منصوبا للمفرد لا تركبه انك تقول منا الصالحون ومنا الظالمون الا  
ان النساء لما حكوا هذا المذهب لم يتصرفوا لبناء هذا الطرف بل  
صرحوا بان منصوب وهو مرفوع المحل فالوا وانما يقع علي نصب  
اقتضارا باغلب احوال التبيين واليه ذهب الجاهلي في المفعول معه من  
شرح الكافية قال معه مفعول ما لم يسبق فاعله اسند اليه المفعول  
كما اسند الي الجار والمجرور المفعول به واقتضت نصبه بما جوزه  
بعض النحاة من اسناد الفعل الي اللازم النصب وتركه منصوبا جريا  
علي ما هو عليه في الاكبر واليه ذهب في قوله تعالي لقد تقطع بسبكم  
في فتره ان نصب **وفي بعض نحو اشعري** ان هذا الذي شريف جدا **ان**  
يجوز ان اذا تكون بدل من عند وهو الظاهر وعليه اقتصر